أوراق تأمينية

مصباح كمال*: بعض المثالب في إدارة شركات التأمين العامة: شركة التأمين الوطنية نموذجاً

(1)

ليس لي معرفة شخصية بمدراء شركات التأمين العامة وكل ما أعرفه عنهم هو في التداول العام أو يصلني من بعض العاملين في قطاع التأمين العراقي. هناك قاعدة اعتقد بصحتها وأهميتها في أي نظام ديمقراطي وهي أن من يشغل موقعاً عاماً يكون، أو يجب أن يكون، موضوعاً للتقييم والمساءلة. لذلك فإن ما أكتبه لا يستهدف النيل من أشخاص المدراء بل استخدام النقد لتحسين وتطوير ما هو قائم. آمل أن تُستقبل هذه وغيرها من كتاباتي بنقد مماثل.[1]

هناك ثلاث شركات عامة هي حسب تسلسل تاريخ تأسيسها: شركة التأمين الوطنية (1950)، شركة التأمين العراقية (1959)، شركة إعادة التأمين العراقية (1960) يديرها على التوالي، مع حفظ الألقاب، سمير محمد عباس، وسام محمد الخرسان، أحمد الدهلكي. الشركات الثلاث تابعة لوزارة المالية. سبق لي أن كتبت عدداً من المقالات عن بعض جوانب هذه الشركات يمكن للقارئ المهتم الرجوع إليها.[2] بودي الآن تناول جوانب أخرى.

[1] بدلاً من النقد لجأ أحد موظفي شركة التأمين العراقية إلى أسلوب التخويف والتهديد بالمقاضاة أمام محاكم النشر العراقية والعالمية لقيامي بنشر مقالة بعنوان "هل تم إفشال مشروع عقد تأمين فاسد؟ التأمين على شركة خطوط الأنابيب النفطية العراقية،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: مصباح-كمال-هل-تم-إفشال-مشروع-عقد-تأمين-فاسد؟(iraqieconomists.net) pdf.
وكذلك "عودة إلى شركة التأمين العراقية وتأمين شركة خطوط الأنابيب النفطية،" في نفس الموقع:
مصباح-كمال-عودة-إلى-شركة-التأمين-العراقية-وتأمين-شركة-خطوط-الأنابيب-النفطية pdf. (iraqieconomists.net)

[2] مصباح كمال، **دراسات حول قطاع التأمين العام في العراق** (مكتبة التأمين العراقي، 2020). فصلان من هذا الكتاب يستحقان القراءة لعلاقتهما بموضوع المقال الحالي: "عبد الباقي رضا: مدير عام في شركة تأمين عامة،" ص 191-204؛ "مؤيد الصفار: مكتتب ومدير في شركة عامة،" (ص 205-217). الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

سأركز فيما يلي على شركة التأمين الوطنية مع بعض الإشارات للشركتين الأخريين.

(2)
من **الصفات المشتركة** بين المدراء العامين أنهم وصلوا إلى مناصبهم بفضل نظام المحاصصة في توزيع المغانم وليس لأنهم يتمتعون بالمؤهلات المناسبة للوظائف المرتبطة باختصاص شركاتهم. الاستثناء هو المدير العام لشركة التأمين العراقية (تعين بتاريخ 3 آذار 2021) الذي كان موظفاً في الشركة، ولكنه يشترك مع الآخرين في كونه مرتبطاً بنظام المحاصصة. المدير العام لشركة إعادة التأمين العراقية (تعيّن في تشرين الثاني 2022) كان يعمل في مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية. ما يشفع له أنه ربما، إلى حد ما، ليس غريباً عن التأمين فقد قام بتنظيم ما وصفه العديد من العاملين في قطاع التأمين العراقي بـ"مؤتمر أحمد الدهلكي،" أعني مؤتمر إصلاح قطاع التأمين في العراق، 15-16 أيلول 2021.[3] أما المدير العام لشركة التأمين الوطنية (تعين في تشرين الثاني 2022) فهو بعيد عن موضوع التأمين، ويشغل في نفس الوقت منصب المدير العام لمصرف النهرين الاسلامي.[4]

---

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2020/12/Public-Sector-Insurance-in-Iraq.pdf

[3] لتقييم هذا المؤتمر وتوصياته راجع: مصباح كمال، **مؤتمرات التأمين في العراق: الادعاء والواقع**، (مكتبة التأمين العراقي، 2022)، ص 51-101. الكتاب متوفر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2022/01/Insurance-Conferences-in-Iraq.pdf

[4] أن يشغل نفس الشخص منصبين في نفس الوقت يؤشر على تطور في توزيع المغانم خاصة إذا تذكرنا أن أحمد عبد الجليل الساعدي كان يشغل أربعة مناصب بالوكالة: مدير عام هيئة التقاعد العامة والضمان الاجتماعي وشركة الدواجن العلف الحيواني ورئيس ديوان التأمين [2018-2019]. "أن يحتل شخص واحد أربعة مواقع إدارية يعكس خللاً في النظام السياسي الاقتصادي المحاصصي الذي أنشئ بعد 2003." راجع: مصباح كمال، "عزت الشابندر يتهم مدراء شركة التأمين الوطنية ورئيس ديوان التأمين بالفساد،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين
http://new-site.iraqieconomists.net/ar/2019/07/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d

ذكر لي أحد العاملين في قطاع التأمين العراقي أن المدراء العامين لشركات التأمين لا يتمتعون بثقافة **الاستماع** ويتجسد ذلك في مناقشة أية قضية، فهم، كما يقال باللغة العامية، "ياخذونك بالصياح" ولا يعطون مجالاً لمن يجتمع بهم لشرح ما جاؤا من أجله، ليغطوا على عدم فهمهم لمؤسسة التأمين وعدم استعدادهم للفهم والتعلم. وفي العادة يحضرون الاجتماعات مع سكرتيراتهم وحراسهم! وبودي هنا أن اقتبس ما كتبه الصحفي علي حسين:

> ماذا تسمي هذه البلاد يا سيدي القارئ العزيز؟ أنا أسميها بلاد الخطابات والشعارات، **يصدح المسؤول بصوته ليخفي فشله وعجزه عن إدارة شؤون الناس**.. كل مسؤول **يختار طبقة صوتية خاصة به**، ليخفي معها سنوات من العجز عن مواجهة واقع يسير بنا إلى الخلف.[5] [التأكيد من عندي]

كتب الصحفي علي حسين هذه الفقرة في سياق لا علاقة له بإدارة شركة للتأمين، لكنه ينطبق عليها.

عندما تنهض فرصة للمشاركة في **لقاء تأميني خارج العراق** فإن المدير العام لا يختار الشخص المناسب لحضور اللقاء بل يقرر أن يشارك بنفسه وهو الذي لا يمتلك أساسيات التأمين وإعادة التأمين دونكم ما يجري من تطورات تأمينية في العالم العربي والعالم. حصل هذا بمناسبة انعقاد ملتقى قرطاج السادس عشر للتأمين وإعادة التأمين[6]. ضمت حلقات النقاش:

8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b9%d8%b2%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%a7%d8%a8%d9%86%d8%af%d8%b1-%d9%8a%d8%aa%d9%87%d9%85-%d9%85%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%a1-/%d8%b4%d8%b1%d9%83

[5] علي حسين، "العمود الثامن: بلاد الشعارات،" جريدة المدى، 5 شباط 2023 https://almadapaper.net/view.php?cat=282993

[6] نظم بالتعاون ما بين الجامعة التونسية لشركات التأمين والشركة التونسية لإعادة التأمين والاتحاد العام العربي للتأمين في جربة، تونس، 6-7 شباط 2023.

- تأثير النزعة التضخمية على التأمين وإعادة التأمين.
- حلول قطاع التأمين تجاه التغيرات المناخية.
- دور قطاع التأمين في الاندماج الملي والتأميني.
- المسؤولية المجتمعية كرافعة لنجاعة قطاع التأمين.

لا بأس في ذلك فلعل حضوره للملتقى سيساعد، لو كان جاداً، في تعرّفه على ما هو جديد في صناعة التأمين على المستوى العربي والعالمي. ولعله، عندما تنهض الفرصة في المستقبل، يصطحب معه أحد الموظفين ممن يتمتعون بمعرفة بموضوع مثل هذه الملتقيات لتعزيز معرفته.

قيل لي أن هناك عبث وفوضى في الإدارة يتجسد بإثارة مشاكل كالتصرف في تقرير **السياسة المالية للشركة** قبل أن تناقش في مجلس الإدارة. في ظني إن ما يختفي وراء هذا التوصيف هو محاولة تحويل الأرصدة المالية للشركة إلى مصرف إسلامي. وهو نفس النهج الذي جرى تطبيقه في شركة إعادة التأمين العراقية.[7]

وقيل أيضاً انه أخذ بوضع العراقيل أمام **الاستحقاقات المالية للموظفين** ورفع شكوى لوزيرة المالية للتحقيق في الموضوع. ليس واضحاً ما هي الاستحقاقات المالية؛ هي بالتأكيد غير الرواتب. اعتقد بأن لها علاقة بنظام توزيع الحوافز المتوارث والسائد حتى الآن في المؤسسات الذاتية التمويل. ترى هل أن هذا التصرف هو لتأكيد المدير العام على "غيرته" على أرباح الشركة وعدم قناعته بعدالة النظام وتوزيع المستحقات على الموظفين؟ أعلّق الحكم حتى يتم توفير مزيد من المعلومات، واكتفي بالقول إن كان

[7] أنظر: مصباح كمال، "وزير المالية المستقيل: التنافر بين المواقف المعلنة والقرارات الملموسة،" تعليق في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين ارتباطاً بمقالي "رسالة استقالة وزير المالية وسياسة الاستخدام في الوزارة- تعيين مدراء شركات التأمين العامة نموذجاً."
http://iraqieconomists.net/ar/2022/08/27/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b1%d8%b3%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%82%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d9%88%d8%b2%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9/#comments

هنـاك ضـرورة لتغييـر نظـام الحـوافز فإنـه يتطلـب تغييـر القـانون المـنظم لهـا وليس حرمان فئات من الموظفين من الحوافز.

مـن القضـايا التـي يؤاخـذ عليهـا **الضـعف فـي الإدارة الفنيـة، وقصـور فـي تطبيـق التعليمـات**. لـيس واضـحاً مـا هـي عناصـر الضـعف الفنـي فـي الإدارة والقصـور فـي الالتـزام بالتعليمـات، والنتـائج الملموسـة المترتبـة عليهمـا. تـرى هـل أن لهـا علاقـة بالإنتـاج، أي عـدد وثـائق التـأمين التـي كـان مـن الممكـن للشـركة إصـدارها لكنهـا فشـلت بسـبب تـدخل الإدارة دون أن تمتلـك الأدوات الفنيـة والفكريـة فـي تسـيير الإنتـاج؟ وهـو مـا يعنـي خسـارة فـي إيـرادات أقسـاط التأمين.

(3)
قـد أبـدو قاسـياً فـي حكمـي علـى المـدراء العـاميين للشـركات الـثلاث. مـا يؤيـد حكمـي هـو مـا جـاء فـي رسـالة اسـتقالة وزيـر الماليـة علـي عبـد الأميـر عـلاوي بتاريخ 16 آب 2022:

> لقـد كانـت وزارة الماليـة التـي أترأسـها شـبحاً مقارنـةً لمـا كانـت عليـه فـي السـابق. **وشـغل المـدراء مناصـبهم الرئيسـية لفتـرات قصـيرة** ووقـع العديـد مـنهم تحـت **تـأثير الأحـزاب السياسـية**. **ولـم يكـن جميـع المـديرين العـامين مناسـبين ومـؤهلين للوظـائف التـي كـانوا مسـؤولين عنهـا** ... وكانـت وزارة الماليـة مليئـة بالأشـخاص ذوي المـؤهلات المشـكوك فيهـا، **ولـيس لـديهم خبـرات ذات مغـزى او مهـارات**، مـع **القليـل مـن الفهـم للممارسـات الحديثـة فـي الادارة العامـة او الادارة الماليـة**. وقـام غيـر الاكفـاء والمتصـلين بالسياسـية بإزاحـة الاداريـين المهـرة والفعـالين.[8] [التأكيـد من عندي]

مـا ذكـره الـوزير المسـتقيل ينطبـق علـى الشـركات الـثلاث. فباسـتثناء شـركة التـأمين العراقيـة (تعـيّنَّ مـديرها العـام فـي آذار 2021) فـإن إشـغالهم لمناصـبهم لا يطـول. قـول الـوزير أنهـم يقعـون تحـت تـأثير الأحـزاب السياسـية فيـه تلطيـف لحقيقـة أنهـم يتشـاركون الانتمـاء لـيس السياسـي فقـط بـل الطـائفي وأن الـبعض مـنهم يصـنفون بالمـدللين blue-eyed boys مـن قبـل الـوزارة. كمـا أن كـونهم غيـر مناسـبين ومـؤهلين للوظـائف التـي يشـغلونها لا غبـار عليـه، بمعنـي أنهـم غربـاء عـن التـأمين وخبـراتهم ومهـارتهم قابلـة للتسـاؤل. أمـا الفهـم

[8] ناس نيوز، https://www.nasnews.com/view.php?cat=92042

القليل للممارسات الحديثة في الإدارة فإن تاريخ تطور الشركات الثلاث منذ 2003 يشهد على ذلك.

إن التغييرات المستمرة في تعيين المدراء العامين للشركات الثلاث، وتعيين من هم ليسوا مؤهلين فنياً لإدارتها أثرت سلباً على تطور هذه الشركات نحو الأحسن، وصارت مصائرها موضوعاً للتساؤل.

(4)
إن ممارسات شركة التأمين العراقية قابلة للمساءلة فهي تتصرف أحياناً خارج القواعد الرقابية. وقد كان لنا موقف من بعضها فيما يخص تأمين شركة خطوط الأنابيب النفطية (للتفاصيل راجع الرابطين المذكورين في الهامش رقم 1).

عدا ذلك فإن الشركة تمارس أعمالها خلافاً لأحكام قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 وذلك لأن رأسمالها (2,000,000,000 دينار) هو دون الحد الأدنى (5,000,000,000 دينار بموجب تعليمات ديوان التأمين رقم 15 لسنة 2011). في موقعها الرسمي تذكر الشركة أن

> رأسمال الشركة الاسمي والمدفوع ملياري دينار استناداً الى قانون تنظيم اعمال التأمين رقم(10) لسنة 2005 وقد حصلت مصادقة وزارة المالية/دائرة المحاسبة لجنة رؤوس الاموال على زيادة رأس مال الشركة الى (7500000000) دينار (سبعة مليارات وخمسمائة مليون دينار) وبانتظار مصادقة الامانة العامة لمجلس الوزراء.[9]

هذه المعلومة لا تحمل تاريخاً لكن رأسمال الشركة ظل على حاله، ملياري دينار، حتى الوقت الحاضر.[10] ويتعجب المرء من هذا الوضع عندما يعلم أن من يرأس الشركة رجل قانون ومع هذا لم يعمل على رفع رأسمال الشركة إلى حده الأدنى القانوني.

---

[9] موقع شركة التأمين العراقية العامة كما في 8 شباط 2023: https://www.iq-insurance.com/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/

[10] حسب **إحصائية نشاط شركات التأمين العاملة في العراق لعام 2020-2921** الصادرة من جمعية التأمين العراقية فإن رأسمال شركة التأمين العراقية هو 2,000,000,000 دينار، ص 2.

ترى ما هو موقف ديوان التأمين من هذه المخالفة؟ هل أن الفصل الثاني: تعليق الإجازة وإلغائها لقانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 يوفر للديوان الأرضية المناسبة لإجبار الشركة للامتثال للقانون؟

لاحظنا معلومات خاطئة، مضللة، في موقع الشركة. ففي تقديم "نبذه عن اعمال الشركة" نقرأ النص الآتي ننقله حرفياً:

> يمكن للشركة ان تغطي جميع المشاريع الصغيرة والكبيرة بحسب ملاءتها الماليه وبحسب اتفاقيات اعادة التامين الجارية مع كبرى شركات الاعادة العالمية الصينة مثل سكور الفرنسية وسوسري وميونخ ري

ليس للشركة اتفاقيات مباشرة مع شركات إعادة التأمين إذ أن معظم شركات التأمين العراقية، ومنها شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية، تستفيد من اتفاقيات إعادة التأمين التي تديرها شركة إعادة التأمين العراقية. كما أن النص على أنها تغطي جميع المشاريع الصغيرة والكبيرة مع شركات إعادة التأمين العالمية مثل سكور SCOR وسويس ري Swiss Re وميونيخ ري Munich Re ينطوي على مغالطة إذ أن هذه الشركات انسحبت من اتفاقيات شركة إعادة التأمين العراقية منذ عدة سنوات.

(5)
إن الاحتمالات مفتوحة لتقرير مصائر الشركات الثلاث فمشاريع الخصخصة لم تختفي، كما أن "إضعاف" شركة إعادة التأمين العراقية بات أمراً مقلقاً مع ما يشاع عن تأسيس شركة خاصة لإعادة التأمين من قبل مصالح عراقية وغير عراقية، وعن اقتراب إجازة ديوان التأمين للشركة الجديدة.

قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 لا يحول دون تأسيس شركات لإعادة التأمين، فهو قانون يعزز المنافسة، والتعليمات رقم 8 لسنة 2006 (تعليمات إجازة ممارسة أعمال التأمين وإعادة التأمين) تنظم ذلك. إن الحجم الحالي لسوق التأمين العراقي لا يبرر تأسيس شركة جديدة لإعادة التأمين لكن أسباباً أخرى تدفع باتجاه الموافقة عليها وعلى رأسها دعوى المنافسة، وهي موجودة فعلاً في مجال التأمين المباشر يمكن الاقتداء بها، وأن شركة إعادة التأمين العراقية العامة لم تشهد تطوراً، وأنها لا تقدم

الكثير لشركات التأمين العراقية، وهذه وغيرها من الأسباب وارتباطاً بأحكام القانون سيدفع بالديوان لإجازة الشركة الجديدة. قد يرفض الديوان طلب الإجازة لعدم كفاية رأسمال الشركة الجديدة، وعدم الاقتناع بالجدوى الاقتصادية للشركة، وعدم امتلاك المدير المفوض المقترح للمؤهلات المطلوبة وهذه من شروط الموافقة على الإجازة. ولكن يمكن لمقدمي طلب الإجازة استكمال هذه النواقص في طلب الإجازة خلال 90 يوم من تاريخ إبلاغهم بها.

(6)

طالما أن حكومات المحاصصة تريد أن تبقي سياستها في تعيين المدراء العامين لشركات التأمين العامة مخالفة لقواعد الاستخدام المعهودة لمكافأة مريديها فلا أقل من أن تقوم بدراسة الماضي واستلهام بعض الدروس منه لضمان أداء أفضل ممن تعيينهم، وخاصة من أصحاب الأيادي البيضاء في إدارة الشركات الثلاث كمصطفى رجب وعبد الباقي رضا وآخرين كبهاء بهيج شكري وعطا عبد الوهاب وغيرهم.

إن تعذر ذلك عليها فيمكنها أن تخضع من تعينهم إلى دورات تدريبية في فنون القيادة الإدارية الحديثة، ودورات أخرى في مجالات عملهم لاكتساب بعض المعارف الأولية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين وإدارة الخطر.

(7)

قرأت في موقع بي بي سي-عربي خبراً بتاريخ 7 فبراير/شباط 2023 تحت عنوان "مساءلة رئيس مجلس إدارة بي بي سي في مجلس العموم البريطاني،" اقتطف منه الآتي:

> نفى رئيس مجلس إدارة بي بي سي، ريتشاد شارب، أن يكون قد ساعد بوريس جونسون، في الحصول على قرض، عندما كان رئيساً للوزراء.
>
> وخضع شارب للمساءلة أمام مجلس العموم في بريطانيا، بشأن محادثات عن قرض حصل عليه جونسون، وذلك قبل تعيينه رئيساً لمجلس إدارة بي بي سي.

وأكدت الحكومة في وقت سابق أن قرار تعيين شارب في منصبه، اتخذ بناء على الكفاءة.[11]

موضوع هذا الخبر يتعلق بتضارب المصالح التي تستدعي الشفافية الكشف عنها قبل إشغال وظيفة عامة، فهناك ادعاء بأن رئيس مجلس إدارة بي بي سي، ريتشاد شارب، وهو خبير مصرفي استثماري، سهَّل على رئيس الوزراء البريطاني السابق، بوريس جونسون، الحصول على قرض دون أن يكشف عن دوره قبل تعيينه.

هذه الحالة تكشف عن التواشج بين السياسة والمال. لا استبعد وجود حالات مماثلة في العراق ولعل القراء المتابعين للشأن العام يستطيعون الكشف عنها. في الخبر نكتشف دور التسهيلات المالية في بعض التعيينات المهمة في مؤسسات الدولة البريطانية. في العراق يتحقق دور مماثل، فيما يخص تعيينات شركات التأمين العامة الثلاث وغيرها من الشركات، قائم على ارتباطات وولاءات أخرى تجمع بين من بيده قرار التعيين وبين المستفيد من القرار.

من الأمثلة التي أوردتها الصحافة العراقية إصدار الهيئة التحقيقية لهيئة النزاهة الاتحادية قراراً باستقدام أحد أعضاء مجلس النواب الحالي، دون ذكر اسمه، والتحقيق معه بتهمة **تسلمه 750,000 دولار، بالاشتراك مع نائب سابق، من رجل أعمال مقابل عدم إثارة ملفات فساد تخص شركاته.**

"ويوم امس، افادت هيئة النزاهة الاتحادية، بصدور قرار باستقدام أحد أعضاء مجلس النواب للدورة الحالية، بتهمة **أخذ مبالغ مالية لقاء تعيين شخصين في مناصب مهمة في وزارة الصناعة والمعادن.**"[12] [التأكيد من عندي].

[11] مساءلة رئيس مجلس إدارة بي بي سي في مجلس العموم البريطاني BBC News - عربي

[12] موقع NRT، 8 شباط 2023، https://www.nrttv.com/ar/detail3/10552
وكذلك موقع روداو بنفس التاريخ،
https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/08022023
ومواقع أخرى.

هـذا المثـال لا ينطبـق علـى الشـركات الـثلاث إذ أن تسـلم المـال مقابـل التعيـين لـم يحصـل فـي تـاريخ كـل تعيينـات المـدراء العـامين منـذ 2003. وكمـا أشـرنا فـإن التعيـين يقـوم علـى معيـار التشـارك فـي المحاصصـة والـولاء مـع استثناءات قليلة جداً في شركة التأمين الوطنية. ■

(*) كاتب في قضايا التأمين

حقـوق النشـر محفوظـة لشـبكة الاقتصـاديين العـراقيين. يسـمح بإعـادة النشـر بشرط الإشارة إلى المصدر. 8 شباط 2023

http://iraqieconomists.net/ar/